

تقييم الاستجابة للأزمة الصحية في سوريا

الصحة والاستجابة الإنسانية للأزمة في سورية يعيقها نقص من التنسيق وعدم كفاية التمويل. ويقول الأطباء: آدم كوتس وفؤاد م. فؤاد.

بأسلحة فتاكة، وما يبدو من معركة تلوح في الأفق في حلب، فإنه من المرجح أن نبلغ هذه الأرقام حتى قبل نهاية العام 2013. في سوريا: لا مدخل إلى العناية الصحية تدهورت الرعاية الصحية والإنسانية في سوريا بسرعة في الشهرين الأخيرين. فأكثر من 70 بالمائة من الكوادر الطبية غادرت البلاد ومعظم المراكز التي تقدم الخدمات الصحية إما تضررت أو تهدمت كلياً في مناطق المعارضة. وبالرغم من توفير بعض الخدمات الأساسية في المشافي الميدانية لكن النقص في المعدات الضرورية والمواد الطبية أثر على فاعلية المعالجة للجرحى والمعاقين. لقد أظهر التقييم السريع المشترك في شمال سوريا أن الوضع الإنساني قد تدهور بشكل ملحوظ في شمال سوريا، وأن أكثر من 12,9 مليون شخص يفتقدون الخدمات الأساسية كالطعام والمياه والمأوى. لقد اعتبر السكان المحليون، وفق التقييم المذكور، أن الصحة والوصول إلى الخدمات الصحية هي الأكثر أهمية مقارنة بباقي الخدمات وهو ما يعكس زيادة الاحتياجات الصحية وتفاقم الوضع الصحي.

أوردت تقارير المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المناطق خارج سيطرة النظام أو الخاضعة له إزدياداً متسارعاً في فاشيات الأمراض السارية كالحصبة والتيفوئيد والليشمانيا والاسهالات المائية والتهاب الكبد. إن ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وضعف أو فقدان الأصحاب المائي يمكن أن يؤدي إلى فاشيات وبائية في الأشهر القادمة. كما أن الخدمات العلاجية والتشخيصية للأمراض المزمنة كالداء السكري من النمط 2 والأمراض القلبية الوعائية وارتفاع التوتر الشرياني والأمراض التنفسية الانسدادية والسرطان لا تتوفر في مناطق المعارضة. والوضع ليس أفضل بكثير في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة على الرغم من امتلاكها قدرة أكبر للوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والأدوية وتنفيذها حملات اللقاح المتكررة.

أكثر من 90 ألفاً كما قدرتها الأمم المتحدة. إضافة إلى أكثر من نصف مليون جريحاً. وقد قدرت بعض المنظمات غير الحكومية العاملة داخل سوريا عدد الضحايا فعلياً بحوالي 130 ألفاً.

«في جميع أنحاء سورية، 7 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية...»

قاد ارتفاع الاعمال العدائية في الشهرين الأخيرين إلى ارتفاع كبير في أعداد اللاجئين. وقد قدرت الأمم المتحدة وجود أكثر من 8000 شخصاً يعبر يومياً الحدود السورية إلى دول الجوار (250 ألفاً في الشهر الواحد). وقد بلغ عدد المسجلين رسمياً في سجلات الأمم المتحدة كلاجئين سوريين حوالي 1,6 مليون لاجئ. بينما يتواجد حوالي 650 ألف لاجئ غير مسجل في الدول المجاورة. ومن المتوقع أن يصل عدد اللاجئين في نهاية هذا العام إلى 3,5 مليون لاجئ. تقدر بعض المنظمات غير الحكومية داخل لبنان بشكل غير رسمي أنه بحلول تشرين الأول / أكتوبر القادم سيبلغ عدد اللاجئين في لبنان 1,5 مليون لاجئ - أي ما يعادل ثلث السكان.

وعلى ضوء التصريحات الأخيرة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتزويد المعارضة

يمكن اعتبار الصراع الحادث في سوريا الآن كارثة على المستوى الإنساني كما هو أيضاً على مستوى الصحة العامة. ليست فقط في سوريا وإنما في كامل المنطقة أيضاً. لقد وصف انطونيو غويتس رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة الوضع الحالي بأنه أكبر كارثة إنسانية في العقدين الأخيرين مما يتطلب أقصى إغاثة يمكن تصورها. لقد طالبت الأمم المتحدة بمبلغ 5,1 مليار دولار لخطة الاستجابة الإقليمية والتي تتضمن أيضاً دعماً دول الجوار لسوريا كلبنان والاردن. وقد تضمن البيان الختامي لمجموعة الثمانية في لوف ايرن في أيرلندا الشمالية تخصيص مبلغ 1,5 مليار دولار لهذا الشأن. وعلى أي حال. فالالتزامات السابقة في كانون الثاني 2013 ما زالت معلقة أيضاً. و تصل إلى 1,5 مليار دولار. وقد بدأ المجتمع الدولي متعباً فيما يخص هذه المسألة على الرغم من ازدياد الاحتياجات.

إن عدم القدرة على تأمين التمويل الكافي لتلبية هذه الاستغاثات الجديدة سوف يهدد جهود الاستجابة الإنسانية برمتها. يقدر عدد الذين هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة في سوريا الآن بحوالي 7 مليون نسمة. كما أن عدد النازحين داخل الأراضي السورية قد بلغ 5,1 مليون نازحاً، وارتفع عدد ضحايا الاقتتال من المدنيين إلى



تلف العديد من مرافق الرعاية الصحية أو دمرت في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا



مخيم الزعتري للاجئين. المفرق، الأردن، قرب الحدود مع سوريا

لقد أسست منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض CDC نظام الإنذار المبكر ومراقبة الأمراض داخل مناطق سيطرة الحكومة. وهذا النظام سيفعل أيضاً في مناطق المعارضة عبر المنظمات غير الحكومية مع تقديم دعم تقني من قبل مركز مراقبة الأمراض CDC .

وعلى الرغم من ازدياد المساعدات فإنها لا تزال غير كافية لمواجهة الازدياد المضطرد في الاحتياجات. ولقد أظهر بحث قام به المؤلفان أن أكثر من 250 منظمة غير حكومية محلية LNGOs وهيئة تعمل داخل سوريا، هذا بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية INGOs كأطباء بلا حدود وأطباء من العالم والهلال الأحمر القطري على سبيل المثال وتعمل هذه المنظمات على إنشاء المشافي الميدانية والعيادات المتنقلة وتنفيذ برامج للتلقيح. إن المنظمات المحلية هي مزيج من مجموعات لسوريين مقيمين في الولايات المتحدة وأمريكا أو أثرياء عرب أو جمعيات خيرية اسلامية من الكويت وقطر وتركيا. وتتراوح الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات من المواد المخزنة إلى المياه إلى العيادات والتجهيزات الطبية والسلات الغذائية. وعلى أي حال فهناك الكثير من عدم التنسيق بين هذه المنظمات مما يعني وجود مشاريع متطابقة وازدواجية في عمل هذه المنظمات المحلية والدولية. ويعود السبب في ذلك إلى فقدان الثقة بين هذين النوعين من المنظمات وخاصة فيما يخص بعض المنظمات المحلية التي تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي بدورها تخضع لمتابعة الحكومة. الدول المجاورة

«تحتاج مهنيي الصحة العمومية أن نعمل الآن لرفع مزيد من الوعي في الدول المانحة للحالة الإنسانية...»

الثاني/ يناير 2013 إلى 622 مريضاً في آذار/ مارس من نفس العام.

يجب أن نبدأ بالعمل الآن على العاملين والباحثين ومهنيي الصحة العامة أن يبدأوا بالعمل الآن لتوعية الدول المانحة حول الوضع الانساني الحالي للاجئين وكيف يمكن وضعه على أجندات السياسات وفي وسائل الإعلام. وعلى المجتمع الدولي أن يرى وبشكل جدي في الوضع الانساني والصحي المترديان كتهديد حقيقي لأمن المنطقة ولصالح دولهم. إن التركيز على الأسلحة الكيميائية و«المخطوط الحمر» أبعد الانتباه عن «القتلة الكبار» وعن القضايا الأكثر تهديداً في واحدة من أكبر قضايا اللجوء في التاريخ والتي ستخلق تغيراً ديمغرافياً وانهياراً لأنظمة وطنية في المنطقة. ويجب المسارعة وبطريقة عملية لتفعيل الجهود الجدية للتنسيق بين المئات من المجموعات الصغيرة والهيئات والمنظمات غير الحكومية العاملة في دول الجوار لسوريا.

لقد بدأت وحدة التنسيق والدعم التابعة للإئتلاف الوطني بالعمل على ذلك ولكنها تحتاج إلى دعم أكبر من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كي تنتقل للعمل داخل سوريا وكي تؤمن مساعدة واسعة للمناطق التي تقع خارج سيطرة النظام. يجب العمل على بناء الثقة بين المجموعات

المحلية السورية والمنظمات غير الحكومية المحلية ووكالات الأمم المتحدة. إن تنسيق الجهود ستمنع ازدواجية الانشطة وتحسن من الجدوى الاقتصادية لأموال المانحين وفوق كل هذا وذلك ستزيد من فاعلية التدخلات وتوجهها إلى من يحتاجها بالفعل.

يجب أن تكون الاستجابة في الأشهر القادمة مزيجاً من الاستجابة الانسانية والتنمية الضرورية. إنه من المطلوب حقاً ان يتم التفكير على المستوى البعيد المدى وأن تعتمد التدخلات ذات الجدوى الاقتصادية.

وأن يتم الاستجابة بشكل صحيح لأوضاع اللاجئين في لبنان والأردن وإلا فإن المساعدات الإنسانية سوف تصبح غير مستقرة. يكلف مخيم الزعتري في الوقت الحالي نصف مليون دولار يومياً وهذه التكلفة معرضة للزيادة المتسارعة أيضاً. كما أنه من الضروري الانتباه وتنفيذ تدخلات واسعة للصحة النفسية والأذيات الناجمة عن الحرب بين اللاجئين وخاصة آلاف الأطفال النازحين. إن الأجيال المستقبلية لسوريا سوف تبقى ضائعة ومرضوخة لسنوات قادمة طالما بقيت الاستجابة الإنسانية شحيحة ومبعثرة.

آدم كوتس. فؤاد م. فؤاد

قسم الاجتماع. جامعة كامبردج. كادمبرج. المملكة المتحدة كلية العلوم الصحية. الجامعة الأميركية في بيروت. لبنان